مساعي أوربية لإعلان سوريا بلد آمن.. الغايات.. الحقائق

أ. حمود الكروم

19.11.2024

مقدمة:

ظاهرة الهجرة (اللجوء) ليست جديدة على المجتمعات البشرية، وإنما هي قديمة قِدم المجتمعات البشرية، وهي إما تكون هجرة جماعية أو فردية، سببها الهروب من مكان اقامتهم إلى مكان جديد آمن، هربا من الجوع أو الخوف أو القتل أو هربا بالدين، ومن أبرز الهجرات عبر التاريخ، هجرة المسلمين إلى الحبشة وهجرة الرسول محمد صلى الله عليه وسلم وأصحابه من مكة الى المدينة المنورة.

نتيجة للحرب التي شنها النظام السوري وحلفائه على الشعب السوري الأعزل الذين لا ذنب لهم إلا إنهم طلاب حرية والعيش بحرية وكرامة، وإن لجوء النظام إلى أعتى أنواع الأسلحة، دفع بالشعب السوري بالعبور الى دول الجوار لبنان والأردن والعراق وتركيا، و لندرة فرص العمل أو انعدامها في تلك الدول، ولنفاذ المخزون المادي لدى اللاجئين الى تلك الدول بسبب البطالة وشح المساعدات الاغاثية القادمة من منظمات المجتمع المدني أو الأمم المتحدة، بدأت الأنظار تتجه الى دول الاتحاد الأوربي، رغم الكلفة الباهظة للوصول اليها، ماديا ومعنويا، ويمكن التعرض للهلاك، إلا إن السوريين حسموا أمرهم وانطلقوا، وذلك لعدم معرفة الزمن الذي ستنتهي به الحرب في بلدهم، والأوضاع المعيشية التي تزاد سوءا والخدمات المستمرة في الانهيار.

كذلك توقف التعليم وحرمان جيل كامل من الدراسة، ناهيك عن التسهيلات التي بدأت تقدمها بعض دول الاتحاد الأوربي خصوصا عامي 2015 و2016 وقد تكفّلت الدول الأوروبية المضيفة بضمان الحد الأدنى للحياة الكريمة للاجئين في أراضيها، فحصل جميع المهاجرون على ضمان صحي كامل، تعليم مجاني للأطفال، مساعدة مالية تضمن الحد الأدنى للمعيشة وفق معايير متبعة في هذه الدول، وفي حال حصول طالب اللجوء على حق اللجوء المؤقت أو الدائم فهو يتمتع بكافة حقوق المواطن الأوروبي عدا الحقوق السياسية.

هذه من الأسباب التي دعت السوريين الى التفكير بالهجرة رغم التحديات الجسام التي قد تصل الى الموت غرقا أو بردا أو عطشا.

تعريف اللاجئ في القانون الدولي

تنص المادة (أ)(2) من اتفاقية عام 1951، بصيغتها المعدلة في بروتوكول عام 1967، على التعريف الأولي والعالمي للاجئ المطبّق في الدول، وهي تعرف اللاجئ على النحو التالي:

"كل شخص يوجد، بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، خارج بلد جنسيته، ولا يستطيع، أو لا يريد بسبب ذلك الخوف، أن يستظل بحماية ذلك البلد، أو كل شخص لا يملك جنسية ويوجد

خارج بلد إقامته المعتادة السابق بنتيجة مثل تلك الأحداث ولا يستطيع، أو لا يريد بسبب ذلك الخوف، أن يعود إلى ذلك البلد.

فإذا كان الشخص يحمل أكثر من جنسية، تعني عبارة "بلد جنسيته" كلاً من البلدان التي يحمل جنسيتها. ولا يعتبر محروماً من حماية بلد جنسيته إذا كان، دون أي سبب مقبول يستند إلى خوف له ما يبرره، لم يطلب الاستظلال بحماية واحد من البلدان التي يحمل جنسيتها."

ومعيار الشمل في المادة 1أ مكمّل ببنود المواد 1د حتى 1و من اتفاقية عام 1951. وهي تشكل معاً تعريف اللاجئ في اتفاقية عام 1951، ولكن لا يشكل عادةً النظر في جوانب التعريف هذه أولوية في حالات الطوارئ. وهذه البنود هي التالية:

-تستثني المادة 1د الأشخاص الذين يتمتعون حالياً بحماية أو مساعدة من هيئة أخرى تابعة للأمم المتحدة (وبخاصة اللاجئون الفلسطينيون)، ولكنها تشملهم صراحةً في حال توقف ذلك الدعم أو الحماية.

-تستثني المادة 1هـ الأشخاص الذين يتمتعون حالياً بالحقوق التي تمنح عادةً للمواطنين في الدولة التي يقيمون فيها.

-تستثني المادة 1ج الأشخاص الذين ارتكبوا أو شاركوا في ارتكاب جرائم جسيمة أو أفعال شنيعة.

وأخيراً، تصف المادة 1 ج الحالات التي يفقد فيها الفرد صفة اللجوء. ولا يعتبر فقدان هذه الصفة عادةً مرتبطاً بحالات الطوارئ. ولكن، في حال أدت حالة طوارئ إلى عودة اللاجئين إلى بلد المنشأ قبل الأوان، تواصل المفوضية إعانتهم ويحافظون على صفتهم كلاجئين. ولا يمكن اعتبار أي عودة تحصل عندما لا يكون هناك حل بديل أو عندما لا يقدم الحل البديل حماية أكثر من بلد المنشأ، على أنها إعادة توطين طوعية وهي لا تغير أو توقف صفة اللاجئ التي يحملها الأشخاص المعنيون.

https://emergency.unhcr.org/ar

قانون حماية اللاجئين عبر التاريخ

بدأت عملية وضع مجموعة من القوانين والاتفاقيات والمبادئ التوجيهية التي تستهدف حماية اللاجئين فى الشطر الأول من القرن العشرين فى ظل عصبة الأمم، وهي الهيئة الدولية التي سبقت الأمم المتحدة، وبلغت ذروتها يوم 25 يوليو/تموز 1951، عندما وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين.

وتبين الاتفاقية بوضوح من هو اللاجئ ونوع الحماية القانونية، وغير ذلك من المساعدات والحقوق الاجتماعية التى يجب أن يحصل عليها من الأطراف الوطنية الموقعة على هذه الوثيقة. وهي تحدد، بقدر متساو، التزامات اللاجئ تجاه الحكومات المضيفة، كما تحدد بعض الفئات المعينة من الأشخاص، من قبيل الإرهابيين غير المؤهلين للحصول على صفة اللاجئ.

وقبل شهور من الموافقة على هذه الاتفاقية، بدأت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عملها فى الأول من يناير/كانون الثانى 1951، وأثناء العقود الخمسة التالية، ظلت هذه الاتفاقية تشكل أساس الجهود التى تبذلها المفوضية من أجل توفير المساعدة والحماية لما يقدر بـ 50 مليون لاجئ.

وكان هذا الصك الأول مقصورا على توفير الحماية بصفة أساسية للاجئين الأوروبيين فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، غير أن بروتوكول عام 1967 وسع بدرجة كبيرة من نطاق الولاية المنوطة بالمفوضية بعد أن انتشرت مشكلة النزوح فى مختلف أرجاء العالم. ولقد كانت الاتفاقية الأصلية ملهمة أيضاً لعدد من الصكوك الإقليمية من قبيل اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لعام 1969، وإعلان كارتاخينا لعام 1984 الخاص بلاجئي أمريكا اللاتينية.

وقد وقع ما مجموعه 139 دولة على أحد صكي الأمم المتحدة أو كليهما. بيد أنه مع تغير نمط الهجرة على الصعيد العالمي، ومع تزايد أعداد الأشخاص الذين يتنقلون من مكان إلى آخر، تغييراً جذرياً، فى السنوات القريبة العهد، ثارت شكوك حول مدى مناسبة اتفاقية 1951 مع الألفية الجديدة، ولا سيما فى أوروبا، التى تعتبر ـ بما ينطوي عليه ذلك من مفارقة ـ مكان مولدها.

وتوفر المفوضية فى الوقت الحاضر المساعدة لما يزيد على 22 مليون شخص، ولا تزال هذه الاتفاقية، التى أثبتت مرونتها بقدر ملحوظ فى الأوقات السريعة التغير، تشكل حجر الزاوية فى ولاية المفوضية الخاصة بالحماية. ونرد فيما يلي بعض الأسئلة الأكثر شيوعا عن الاتفاقية.

https://www.unhcr.org/ar/4be7cc27201.html

ما هي حقوق اللاجئين

مختلف الحقوق التي يتمتع بها طالبو اللجوء واللاجئون لأنهم يلتمسون صفة اللجوء أو لأنهم حصلوا على الحماية كونهم لاجئين، والتي تتحمل الدولة المضيفة مسؤولية ضمانها. هذه الحقوق منصوص عليها في اتفاقية اللاجئين ومعاهدات حقوق الإنسان. وتتناول هذه الحقوق إمكانية البقاء في البلد المضيف وعدم إعادتهم إلى بلدهم الأصلي (عدم الإعادة القسرية على سبيل المثال) والتعليم والرعاية الصحية والسكن والعمل والأسرة، من جملة أمور أخرى.

ما هي حماية اللاجئين

تشمل حماية اللاجئين جميع الأنشطة التي تهدف إلى تحقيق الاحترام الكامل لحقوق اللاجئين. وتشمل الحماية توفير بيئة مواتية لاحترام البشر ومنع أو التخفيف من الآثار المباشرة لنمط معيّن من الإساءة، واستعادة ظروف الحياة الكريمة من خلال التعويض وإعادة التأهيل.

ما هو مبدأ عدم الرد

إنه حق مهم بالنسبة للاجئين وطالبي اللجوء وغيرهم ممن يخشون على حياتهم أو حرياتهم. لهؤلاء الأشخاص الحق في عدم إبعادهم بأي شكل من الأشكال من قبل البلد المضيف إلى بلدهم الأصلي، أو إلى أي بلد آخر يمكنهم أن يتعرضوا فيه للخطر أو للأذى. هذا الحق، المسمى بمبدأ عدم الرد، مدوّن في اتفاقية اللاجئين وغيرها من معاهدات حقوق الإنسان. كما أنه جزء مما يسمى بالقانون الدولي العرفي، وبالتالي يجب أن تضمنه جميع البلدان.

/https://help.unhcr.org/faq/ar/how-can-we-help-you/rights-and-duties

اتفاقية إعادة القبول

طُرحت هذه الاتفاقية كحلٍّ لأزمة المهاجرين حين وصل نحو مليون لاجئ ومهاجر إلى الاتحاد الأوروبي عام 2015، بينما مات الآلاف في حوادث غرق جماعي.

ففي آذار/ مارس 2016، عقد الاتحاد الأوروبي وتركيا اتفاقية نصّت على إعادة اللاجئين السوريين، الذين وصلوا إلى الجزر اليونانية، إلى تركيا، وفي المقابل تلقّت تركيا 6 مليارات يورو في صورة معونة من الاتحاد الأوروبي للمهاجرين واللاجئين.

وبعد الموافقة على الاتفاقية، انخفضت أرقام المهاجرين الواصلين من تركيا إلى اليونان انخفاضًا حادًّا، قبل أن تتصاعد الخلافات بين البلدَين، حيث لم تشهد السنوات الأخيرة استقبال تركيا أي من اللاجئين من اليونان رغم المطالبات والضغوط اليونانية المكثفة، وترفض أنقرة استعادة طالبي اللجوء غير النظاميين، مبرِّرة موقفها بفيروس كورونا.

ومع إعلان تركيا، في مطلع مارس/ آذار 2020، رفع القيود المفروضة على المهاجرين، وتدفُّق عشرات الآلاف منهم نحو الحدود اليونانية، أرسلت المفوضية الأوروبية رسالة قوية لدعم اليونان في محاولاتها منع المهاجرين القادمين من تركيا دخول أراضيها، ووعدت اليونان، التي سمّتها "الدرع الأوروبي"، بمعونة مالية قدرها 700 مليون يورو (780 مليون دولار).

وأكّد الاتحاد الأوروبي "رفضه الشديد لاستخدام تركيا الضغط الناتج من المهاجرين لأغراض سياسية"، فيما حثّت اليونان الاتحاد الأوروبي، في يوليو/ تموز الماضي، على التأكُّد من وفاء تركيا بالتزاماتها بموجب اتفاق عام 2016 بشأن اللاجئين.

https://www.trtarabi.com/issues-4852901

ترحيب عالمي بطالبي اللجوء

مظاهرة مؤيدة للاجئين في لشبونة/ البرتغال سبتمبر 2015

4 من 5 أشخاص في مختلف أنحاء العالم يقولون: نرحب باللاجئين

عندما سألت منظمة العفو الدولية أكثر من 27000 شخص في 27 بلدا إن كانوا مستعدين لاستقبال اللاجئين، فإن الجواب كان لا يصدق: 4 من 5 أشخاص أجابوا إجابة واضحة كل الوضوح: نعم، نحن جاهزون لاستقبالهم

يشعر الناس في مختلف أنحاء العالم بالرعب وهم يتابعون أزمة اللاجئين العالمية وهي تنتقل من سيء إلى أسوأ. يظهر سبر الآراء الذي قمنا به كيف أن حكوماتهم لا تزال تزعم أنه ليس بإمكانها أن تستوعب مزيدا من اللاجئين بينما يشعر مواطنوها بالعكس.

ربما فإن الحكومتين البريطانية والأسترالية بعيدتان أكثر من غيرهما عن إدراك الواقع على الصعيد العالمي إذ إن 87% من البريطانيين و85% من الأستراليين، وهي نسبة مدهشة، مستعدون لدعوة اللاجئين للعيش في بلديهم، ومجتمعاتهم المحلية، بل وفي منازلهم.

https://www.amnesty.org/ar/latest/campaigns/2016/05/survey-4-in-5-/worldwide-welcome-refugees

ألمانيا ترحب بطالبي اللجوء

قالت صحيفة واشنطن تايمز بافتتاحيتها إن المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل تقامر وهي تعلن عن ترحيبها باللاجئين في بلادها.

وأضافت أن ميركل ترحب باللاجئين السوريين، وخاصة في ظل المأساة التي يعيشونها بعد أن مزقت الحرب القاسية بلادهم وأسفرت عن مقتل أكثر من مئتي ألف منهم وشردت الملايين، وأن أعدادا أخرى من اللاجئين يفرون من العراق وأفغانستان، ومن الفوضى التي تشهدها ليبيا، ومن مناطق في وسط وغربي أفريقيا.

وأوضحت أن ألمانيا ترحب بقدوم ثمانمائة ألف لاجئ لهذا العام، وأنها ستستقبل المزيد في الأعوام القادمة.

وأشارت إلى أن ألمانيا سبقت أن استقبلت أعدادا كبيرة من الأتراك وغيرهم في فترة ازدهارها في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، لكنهم لم يغادروا البلاد بعد انتهاء عقودهم وأن عدد الناطقين بالتركية في ألمانيا وصل إلى عشرة ملايين بحلول 2010.

وقالت إن ازدهار ألمانيا الحالي يجعلها تستقبل المزيد من اللاجئين، وإنها ترحب الآن باللاجئين العرب والأفارقة في ظل انخفاض معدل الولادة، ولكون التركيبة السكانية في ألمانيا تشكل عقبة للتنمية وللدورة الاقتصادية اللازمة للمتقاعدين.

وأضافت أن بعض الأوروبيين يتهمون ميركل بأنها تنتقي اللاجئين الذين قد تكون لهم فائدة اقتصادية لبلادها، وأن نصيب بقية الدول الأوروبية سيكون من اللاجئين الأقل ثقافة وتعليما ومن المصابين والجرحى ومن يعانون صدمات نفسية جراء الحروب.

ولكن اختيار ميركل لأعداد كبيرة من الشباب -الذين يعتبرون الأقل تقبلا في تعلم القيم والعادات الألمانية- يعتبر مقامرة بحد ذاتها.

نشرت صحيفة وول ستريت جورنال مقالا للكاتب جوزيف جوفي قال فيه إن أوروبا استوعبت أربعين مليون لاجئ بعد الحرب العالمية الثانية.

وظائف شاغرة

وأضاف جوفي أن هناك أكثر من نصف مليون وظيفة شاغرة في ألمانيا، وأن البلاد تقدم الكثير من المزايا للاجئين كتلك المتعلقة بالسكن المجاني والغذاء والملابس والأثاث والرعاية الصحية والدعم المادي للعزاب والعائلات، وأن العائلة المكونة من أربعة أفراد من اللاجئين تتلقى في ألمانيا نفس الميزات التي يتلقاها الألمان.

وفي تقرير منفصل، أضافت وول ستريت جورنال أن اللاجئين يشكلون أملا جديدا لألمانيا التي يتقدم شعبها بالعمر، وخاصة في ما يتعلق بتوفير القوى العاملة.

/https://www.aljazeera.net/politics/2015/9/11

وقد خرجت العشرات من المظاهرات في دول الاتحاد الأوربي وكندا ترحب باللاجئين السوريين بعيدا عن السياسة والمؤتمرات، وإنما هي حالة إنسانية خصوصا مع عبور 170 ألف شخص من سوريا الى دول الاتحاد الأوربي عبر البحر الأبيض المتوسط.

ومظاهرات في بريطانيا تطالب رئيس الحكومة بإصدار قوانين ومراسيم لاستقبال اللاجئين.

https://www.youtube.com/watch?v=L3GhDCqqX3U

ونتيجة صعود بعض الأحزاب اليمينية والمتطرفة "الشعبوية" الى سدة الحكم، وانعكاسات ذلك على مستقبل أوروبا وفي مقدمتها سياسات الهجرة والموقف من الإسلام والمسلمين، وأي دور ينبغي للمهاجرين أو من هم من أصول مهاجرة، حيث عملت أحزاب اليمين المتطرف في عدد من الدول بالاستثمار الذكي في الأزمة التي يمرفيها الوضع الاقتصادي الأوروبي، بتوجيه الأنظار بخطاب شعبوي إلى طبيعة التهديدات التي تمثلها قضايا الهجرة واللجوء، ونتيجة الركود الاقتصادي في الأسواق التجارية العالمية، التي انعكست سلبا على الواقع المعاشي لدول الاتحاد الأوربي حاولت تلك الأحزاب إلصاق ذلك بقضايا الهجرة واللجوء.

إيطاليا تسعى لإقناع أوروبا بالتطبيع مع الأسد

قالت رئيسة الوزراء الإيطالية جورجا ملوني أمام مجلس الشيوخ في بلادها، إنه من الضروري مراجعة استراتيجية الاتحاد الأوروبي تجاه سوريا، والعمل مع جميع الأطراف لخلق الظروف التي تتيح عودة اللاجئين إلى وطنهم بشكل طوعي وآمن ومستدام.

وأضافت يجب علينا الاستثمار في التعافي المبكر، حتى يجد اللاجئون الذين يقررون العودة، ظروفًا تمكنهم من الاندماج مجددًا في سوريا.

وحسب أحدث استطلاعات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فإن أقل من 1بالمئة من اللاجئين السوريين في الدول المجاورة (العراق والأردن وتركيا ولبنان) يعتزمون العودة إلى بلادهم العام المقبل، ويشعر معظمهم بالخوف من العودة إلى مناطق تخضع لسيطرة النظام السوري، سواء خشية من الاعتقال أو لجهة إجبارهم على الخدمة العسكرية في القوات الحكومية، وقالت ميلوني عبر منصفة "إكس"، قائلة إن الإيطاليين طلبوا مني أن أوقف الهجرة غير النظامية، وسأفعل كلّ ما في وسعي للإيفاء بالعهد.

وقد وسّعت روما مؤخّرا قائمتها للبلدان الأصلية التي تعتبرها "آمنة" باعتبار أنه لا يمارس فيها اضطهاد، أو تعذيب، أو تهديد أو عنف عشوائي، لتشمل 22 دولة، منها سوريا.

واعتبر الخبير في قضايا الهجرة وحقوق الإنسان، مجدي الكرباعي، أن مساعي ميلوني بإقناع الغرب بأن سوريا أصبحت "بلد آمنا"، بمثابة "كلام مؤسف ويبعث على القلق".

وأضاف الخبير التونسي المقيم في إيطاليا، أن مساعي الحكومة الإيطالية اليمينية بإقناع قادة دول الاتحاد الأوروبي بأن دولا تعاني اضطرابات وحروب، هي مناطق تنعم بالأمان والسلام، مسألة مجافية لحقائق ناصعة نصوع الشمس.

https://www.alhurra.com/arabic-and-international/2024/10/20/

الاتحاد الأوربي يبحث عن حلول لترحيل اللاجئين

15 دولة أوروبية تريد حلولاً جديدة لنقل المهاجرين إلى خارج الاتحاد حيث تسعى لابتكار حلول جديدة لنقل المهاجرين بسهولة أكبر إلى دول خارج التكتل، بما في ذلك أثناء عمليات الإنقاذ في البحر. وتأتي هذه المقترحات الموجّهة للمفوضية الأوروبية الجديدة، قبل أقل من ثلاثة أسابيع من الانتخابات الأوروبية التي يُتوقع أن تشهد صعوداً لأحزاب اليمين المتشدد.

وتريد هذه الدول التي تتقدمها الدنمارك والجمهورية التشيكية، وتشمل إيطاليا واليونان، الذهاب أبعد من اتفاقية الهجرة التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي مؤخراً والتي تتمحور حول تشديد الرقابة على الهجرة في القارة.

ويعزز هذا الإصلاح التاريخي، الذي حصل على الضوء الأخضر النهائي من دول الاتحاد الأوروبي، بعد سنوات من المفاوضات الصعبة، مراقبة الوافدين إلى دول التكتل ويضع الأسس لنظام تضامن بين الدول الأعضاء في مجال رعاية طالبي اللجوء.

ومن المتوقع أن تدخل الإجراءات حيز التنفيذ في العام 2026 بعد أن تحدّد المفوضية الأوروبية كيفية تطبيقها، وقالت المتحدثة باسم المفوضية الأوروبية أنيتا هيبر خلال مؤتمر صحافي عملنا واهتمامنا يتركزان حالياً على تنفيذ الاتفاقية.

وتدعو هذه الدول المفوضية الأوروبية إلى تحديد وتطوير واقتراح وسائل وحلول جديدة لمنع الهجرة غير النظامية إلى أوروبا، كذلك، تدعو إلى وضع آليات تسمح بـ كشف المهاجرين الذين يواجهون محنة في المياه الدولية واعتراضهم وإنقاذهم ونقلهم إلى مكان آمن في دولة شريكة خارج الاتحاد الأوروبي حيث يمكن إيجاد حلول دائمة لهؤلاء المهاجرين.

وفي هذا السياق، تستشهد هذه الدول بالاتفاق الذي أبرمته إيطاليا مؤخراً مع ألبانيا لإرسال المهاجرين الذين تمّ إنقاذهم إلى هذه الدولة المرشّحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، لتتم دراسة طلبات اللجوء الخاصة بهم هناك.

وتقترح الدول الـ 15 أيضاً إمكانية إرسال طالبي اللجوء بسهولة أكبر إلى دولة ثالثة في انتظار دراسة طلبهم، وينص القانون الأوروبي على أنه يمكن إرسال مهاجر يصل إلى الاتحاد الأوروبي، إلى بلد خارج التكتّل حيث بإمكانه طلب اللجوء، بشرط أن يكون لديه رابط كافٍ مع هذا البلد الثالث، ما يستثني في هذه المرحلة النموذج الذي تتبعه المملكة المتحدة عبر إرسال المهاجرين

غير النظاميين إلى رواندا. وكتبت هذه الدول في رسالتها يجب إعادة تقييم تطبيق مفهوم الدولة الثالثة الآمنة في قانون اللجوء الأوروبي.

وبشكل أوسع، ترغب هذه الدول في زيادة الاتفاقيات مع دول ثالثة تقع على طول طرق الهجرة، مستشهدة على سبيل المثال بالشراكات التي أُبرمت مع تركيا في العام 2016 والتي تنص على إبقاء اللاجئين السوريين على أراضيها.

ووقّعت الرسالة كل من بلغاريا والجمهورية التشيكية والدنمارك وفنلندا وإستونيا واليونان وإيطاليا وقبرص وليتوانيا ولاتفيا ومالطا وهولندا والنمسا وبولندا ورومانيا.

وأشارت الخبيرة لدى معهد سياسات الهجرة في أوروبا كامي لو كوز، إلى أنه «لغاية الآن لم تُنفذ أي من هذه النماذج بشكل حقيقي في أوروبا»، بما في ذلك الاتفاق بين المملكة المتحدة ورواندا.

https://www.aletihad.ae/news/

دول أوروبية تسعى إلى إعادة تصنيف سوريا كدولة آمنة لطرد اللاجئين

تسعى دول أوروبية على رأسها إيطاليا والنمسا إلى إعادة تصنيف سوريا كدولة "آمنة" لطرد اللاجئين، حتى في الوقت الذي يستقبل فيه الاتحاد الأوروبي آلاف اللاجئين السوريين الفارين من الحرب كل عام، وفي عام 2015، عندما شق مليون لاجئ، كثير منهم من سوريا، طريقهم عبر أوروبا، رحبت بهم المستشارة الألمانية آنذاك أنجيلا ميركل جميعا، وأعلنت عبارتها الشهيرة: نستطيع أن نفعل ذلك.

ومنذ ذلك الحين، شق ما يقرب من 4.5 مليون سوري (أي ما يقرب من خمس سكان البلاد قبل الحرب) طريقهم إلى أوروبا، هربا من الحرب الأهلية الراكدة والأزمة الإنسانية التي لا تنتهي.

وقد حصل ما يقرب من 1.3 مليون سوري على الحماية الدولية في الاتحاد الأوروبي بين عامي 2015 و2023، وفي الوقت نفسه، استخدم الدكتاتور السوري بشار الأسد الأسلحة الكيماوية ضد شعبه، وواجه اتهامات بتعذيب المدنيين. وبحلول عام 2012، قطع الاتحاد الأوروبي العلاقات الدبلوماسية مع البلاد وفرض عقوبات على نظام الأسد.

والآن، وعلى الرغم من استمرار الحرب، ترغب إيطاليا والنمسا، من بين عدد قليل من بلدان الاتحاد الأوروبي الأخرى، في تصنيف سوريا باعتبارها (دولة آمنة) وترحيل السوريين.

وأبان الحرب الإسرائيلية على لبنان استشهد المستشار النمساوي كارل نيهمر بالـ 200 ألف شخص الذين عبروا الحدود من لبنان إلى سوريا وسط الغزو البري الإسرائيلي المستمر والهجوم كدليل على أن سوريا آمنة.

وقال نيهمر أمام زعماء الاتحاد الأوروبي السبعة والعشرين: سوريا أصبحت الآن آمنة في العديد من المناطق، وتسعى دول أخرى، بقيادة رئيسة الوزراء الإيطالية جورجيا ميلوني، إلى تطبيع العلاقات مع الأسد لتسهيل عمليات الترحيل المذكورة، في حين تزعم المنظمات الدولية أن البلاد لا تزال غير آمنة.

في عام 2023، يظل السوريون أكبر مجموعة تتقدم بطلبات للحصول على الحماية الدولية في الاتحاد الأوروبي. فقد تقدم أكثر من 180 ألف سوري بطلبات لأول مرة، وهو ما يمثل ارتفاعًا من 130 ألفًا في العام السابق.

وحصل حوالي 120 ألف سوري على قرار إيجابي في المقام الأول، يليهم الأفغان (67170) والفنزويليون (42340). وعلى النقيض من ذلك، منحت دول الاتحاد الأوروبي وضع الحماية المؤقتة – وهي آلية طوارئ تم تفعيلها في مارس/آذار 2022 – لأكثر من مليون شخص فروا من الحرب في أوكرانيا.

وقد تم منح ما لا يقل عن 90 في المائة من الطلبات المقدمة من السوريين والتي تمت معالجتها في الأشهر الستة الأولى من عام 2024 إما وضع اللاجئ أو الحماية الفرعية، وهذا يعني أن السلطات أدركت أنهم سيتعرضون لخطر كبير من الأذى الجسيم إذا عادوا إلى بلادهم.

تعرف وكالة الاتحاد الأوروبي للجوء البلد الآمن بأنه البلد الذي يُطبق فيه القانون بشكل ديمقراطي، ولا تؤدي الظروف السياسية بشكل عام ومتسق إلى الاضطهاد أو التعذيب أو المعاملة أو العقوبة اللاإنسانية أو المهينة، أو التهديد بسبب العنف العشوائي.

إذا تم تعريف سوريا كـ دولة آمنة من قبل النمسا أو إيطاليا، فلا ينبغي، من حيث المبدأ، منح مواطنيها حق اللجوء لأنه لا يوجد دليل على أنهم يواجهون خطر الأذى المنهجي.

قالت إيفا سينجر، مديرة إدارة اللجوء في مجلس اللاجئين الدنماركي، إن السعي إلى تعريف سوريا باعتبارها دولة آمنة من المرجح أن يواجه تحديات قانونية.

وأضافت حتى لو قررت دول الاتحاد الأوروبي أن سوريا بلد آمن، فما زال هناك حاجة إلى إجراء تقييم فردي للمخاطر لكل شخص بما في ذلك إمكانية استئناف القرار أمام هيئة مستقلة.

وهذه ليست المرة الأولى التي تحاول فيها دولة من دول الاتحاد الأوروبي اعتبار سوريا آمنة.

فمنذ عام 2019، ألغت الدنمارك أو لم تجدد تصاريح الإقامة لعشرات المهاجرين السوريين من دمشق، مدعية أن العاصمة أصبحت الآن مكانا آمنا (استخدم الأسد الأسلحة الكيماوية على منطقة الغوطة التي كانت خاضعة لسيطرة المعارضة آنذاك في دمشق عام 2013).

وأضاف سينغر أنه لم يتم ترحيل أي سوري من الدنمارك حتى الآن.

وقال حسين باومي، مسؤول المناصرة للسياسة الخارجية في مكتب المؤسسات الأوروبية في منظمة العفو الدولية: "لا يمكن للاتحاد الأوروبي أو الدول الأعضاء تحديد ما إذا كانت دولة ما آمنة في أجزاء منها – مثل هذا التقييم يحتاج إلى أن يتم على نطاق واسع"، مضيفًا أن محاولات الدول الأوروبية لتعيين مناطق من الدول على أنها آمنة من المرجح أن يتم حظرها في المحكمة.

وتشير أحدث إرشادات الوكالة بشأن سوريا، والتي يعود تاريخها إلى أبريل/نيسان 2024، إلى التهديد الذي تشكله الميليشيات وتصف حكومة الأسد بأنها "الفاعل الرئيسي للاضطهاد والضرر الجسيم في البلاد". كما تسرد عدة مناطق – بما في ذلك محافظة حلب، المنطقة الأكثر اكتظاظًا بالسكان في سوريا – حيث "يشكل مجرد وجود مدني" "خطرًا حقيقيًا من الأذى الجسيم" وبالتالي سببًا للحماية الدولية.

وتروج المفوضية الأوروبية، وهي الذراع التنفيذية للاتحاد الأوروبي، للمساعدات التي تقدمها لسوريا والدول المحيطة بها، والتي استقبلت ملايين اللاجئين، قائلة: "نصف السكان نازحون، داخل البلاد وخارجها. والاحتياجات الإنسانية في سوريا الآن في أعلى مستوياتها على الإطلاق.

وقد قاوم الاتحاد الأوروبي حتى الآن طلبات الدول الأعضاء فيه بمراجعة استراتيجيته تجاه سوريا – لكنه ترك الباب مفتوحا لتغيير الرأي.

وقال سينجر إن تأثير هذه المحادثة على المهاجرين السوريين في أوروبا يتركهم في حالة من عدم اليقين، وتابع الكثير منهم يعملون، ويكملون تعليمهم، ويساهمون في مجتمعاتنا، ولكن يتم تذكيرهم باستمرار بأنهم قد لا يُسمح لهم بالبقاء هنا، وهذا ليس جيدا للتكامل، ولا للأفراد، ولا لسوق العمل

https://euroscopeme.net/

8 دول أوروبية تدعم خطة لإعادة اللاجئين السوريين

أكدت قبرص أنها من بين ثماني دول أعضاء على الأقل في الاتحاد الأوروبي تريد إعلان مناطق آمنة في أجزاء من سوريا للسماح بإعادة اللاجئين من الحرب المستمرة منذ أكثر من عقد من الزمن.

واستضافت الجزيرة المتوسطية، وهي أقرب دولة عضو في الاتحاد الأوروبي إلى سوريا، مؤتمراً للدول الأعضاء التي تدعم اقتراحها، بعد أيام فقط من توقيع الكتلة المكونة من 27 عضواً على إصلاح شامل لسياسات الهجرة واللجوء.

والمشاركون الآخرون هم النمسا وجمهورية التشيك والدنمارك واليونان وإيطاليا ومالطا وبولندا.

والدول الثماني هي جزء من مجموعة أوسع تضم 15 دولة عضواً، دعت إلى «طرق جديدة» للتعامل مع المهاجرين غير الشرعيين، بما في ذلك إرسال بعضهم إلى دول ثالثة، حيث تخطط الكتلة لكيفية تنفيذ إصلاحها الشامل لسياسة اللجوء، وقال وزير الداخلية القبرصي كونستانتينوس يوانو، إن الحكومات الثماني تعتقد أنه بعد 13 عاماً من الصراع، يحتاج الاتحاد إلى إعادة تقييم الظروف الأمنية المتغيرة في سوريا.

وأكد يوانو في بيان نقلته «وكالة الصحافة الفرنسية» أنه «حان الوقت للاتحاد الأوروبي أن يعيد تحديد موقفه» بشأن سوريا.

وأضاف: «لم تتم استعادة الاستقرار في البلاد بشكل كامل... (لكن) يجب علينا تسريع العمليات لاتخاذ جميع التدابير اللازمة لتهيئة الظروف التي تسمح بعودة الأفراد إلى سوريا».

وقامت الحكومة بتعزيز الدوريات البحرية وتعليق معالجة طلبات اللجوء للسوريين، ما حرم الوافدين من الحصول على مزايا.

https://www.syriahr.com /714347

وفي بيان مشترك، اقترحت الدول الثماني تعيين مبعوث أوروبي خاص إلى سوريا سيكون منوطا به إعادة التواصل مع السفير السوري في بروكسل بهدف إنشاء ما يُطلق عليه مناطق آمنة داخل الأراضي الخاضعة لسيطرة الحكومة السورية تمهيداً لعودة اللاجئين السوريين في أوروبا إلى ديارهم.

وجاء في البيان: لا يزال السوريون يغادرون بأعداد كبيرة، مما يزيد من الضغوط على الدول المجاورة في فترة يتصاعد فيها التوتر في المنطقة، ما ينذر بخطر موجات جديدة من اللاجئين.

ورغم أن ألمانيا لم تكن من الدول الموقعة على البيان، إلا المحكمة الإدارية العليا في مدينة مونستر بولاية شمال الراين ويستفاليا قضت الاثنين الماضي (22 تموز/ يوليو 2024) بـ عدم وجود خطر عام على المدنيين من الصراع الطويل الأمد في سوريا.

https://www.dw.com/ar /a-69778420

مملكة السويد تتصرف بشكل منفرد بخصوص إعادة اللاجئين

أعلنت حكومة السويد، أنها تخطط لزيادة المساعدات المالية المتاحة للمهاجرين الذين يختارون العودة إلى بلدانهم الأصلية لتحفيز المزيد منهم على اتخاذ هذا القرار.

الحكومة السويدية، التي تتأثر بشكل متزايد بنفوذ اليمين، قد اتخذت عدة خطوات لتشديد سياسات الهجرة في السنوات الأخيرة. رغم أن "ديمقراطيو السويد" والذي يعتبر من الأحزاب القومية واليمينية الشعبوية، لم يشكل الحكومة لوحده، إلا أن تأثيره على السياسة السويدية كان واضحاً، خاصة بعد الانتخابات البرلمانية في عام 2022، حيث حصل على دعم كبير، مما أدى إلى تعزيز نفوذه في تشكيل السياسات.

ابتداء من عام 2026، سيكون المهاجرون الذين يعودون طواعية إلى بلدانهم الأصلية مؤهلين لتلقي ما يصل إلى 350 ألف كرونة سويدية (34000 دولار)، كما ذكرت الحكومة اليمينية، التي يدعمها الديمقراطيون السويديون المناهضون للهجرة، خلال مؤتمر صحفي.

كما أشار وزير الهجرة يوهان فورسيل للصحفيين إلى أن هذا يمثل "تغييرا كبيرا" في سياسة الهجرة في البلاد.

وأبلغ لودفيج أسبلنغ من الديمقراطيين السويديين المراسلين أنه على الرغم من أن المنحة متاحة منذ عام 1984، إلا أنها غير معروفة على نطاق واسع، وأن عدد الأشخاص الذين يستخدمونها منخفض نسبيا. واقترح أسبلنغ أيضا أن زيادة الوعي بالمنحة وزيادة حجمها قد يؤدي إلى قبول المزيد من الأشخاص للعرض.

يأتي هذا الإعلان على الرغم من دراسة بتكليف من الحكومة الشهر الماضي نصحت بعدم زيادة كبيرة في مبلغ المنحة، وذكرت أن الفعالية المتوقعة لا تبرر التكاليف المحتملة.

كان رئيس الوزراء أولف كريسترسون، الذي يقود حكومة ائتلافية أقلية مدعومة من الديمقراطيين السويديين، قد تعهد بمعالجة الهجرة والجريمة بعد صعوده إلى السلطة في عام 2022.

هذه السياسات تعكس تزايد التأثير اليميني في السويد، في إطار تحولات أوسع في السياسة الأوروبية تجاه الهجرة، حيث تعزز الكثير من الدول الأوروبية من سياساتها الحدودية وتعيد النظر في برامج اللجوء استجابة للضغوط الشعبية والسياسية.

https://zagrosnews.net/ar/news/57907

التوجه الذي اتخذه الاتحاد الأوروبي في التعامل مع قضية اللاجئين "كارثة"

المحامي الدستوري والمختص باليمين المتطرف الألماني أولريش باتيس للأناضول:

- التوجه الذي اتخذه الاتحاد الأوروبي في التعامل مع قضية اللاجئين "كارثة"

- لن تتمكن أحزاب اليمين من توجيه العمل في البرلمان الأوروبي بشكل مباشر، لكنهم بالطبع سيؤثرون عليه

- نتائج انتخابات البرلمان الأوروبي جعلت الأحزاب تدرك أن بعض القضايا مثل حماية المناخ، أقل أهمية بالنسبة للمواطنين من قضايا مثل قضية اللاجئين

أرجع المحامي الدستوري والمختص باليمين المتطرف في جامعة هومبولت ببرلين، الألماني أولريش باتيس، تصاعد تيارات اليمين المتطرف في أوروبا إلى عدة عوامل، أبرزها فشل سياسة الحكومات الأوروبية تجاه ملف اللاجئين، وتجاهل هذه الحكومات لمخاوف مواطنيها والعزوف عن الاستجابة لها.

جاء ذلك في مقابلة للأناضول مع باتيس، استعرض خلالها نتائج انتخابات البرلمان الأوروبي التي جرت في العديد من الدول الأوروبية مطلع يونيو/حزيران الماضي، وأسفرت عن زيادة الأصوات المؤيدة لأحزاب اليمين، بينما تراجعت الأصوات الداعمة للأحزاب الحاكمة.

https://www.aa.com.tr/ar /3280693

هل سوريا آمنة بما يكفي لترحيل اللاجئين إليها

في ألمانيا، تثار نقاشات حول إمكانية ترحيل اللاجئين السوريين الذين ارتكبوا جرائم إلى بلادهم، ولكن هل سوريا بالفعل مكان آمن لهؤلاء الأشخاص، يثير الخبراء الكثير من الشكوك حول ذلك، تجدد الجدل حول ترحيل مرتكبي الجرائم من اللاجئين السوريين إلى وطنهم، خاصة بعد هجوم بسكين قام به لاجئ سوري رفض طلب لجوئه في مدينة زولينغن الألمانية، وكذلك بعد نجاح حزب البديل من أجل ألمانيا اليميني الشعبوي في الانتخابات المحلية بولاياتي سكسونيا وتورينغن. يتركز النقاش حاليًا حول اللاجئين الذين ارتكبوا جرائم. وتزايدت التساؤلات أيضًا بعد تقارير إعلامية تحدثت عن لاجئين سوريين يسافرون إلى وطنهم لقضاء إجازاتهم. ولكن كيف هو الوضع الأمني في سوريا اليوم

تنقسم سوريا حاليًا إلى أربعة أقاليم سيطرة مختلفة. النظام السوري بقيادة الرئيس بشار الأسد يسيطر على الجزء الأكبر من البلاد، بنسبة تصل إلى 60%. في حين تسيطر هيئة تحرير الشام على منطقة صغيرة في الشمال الغربي، وتحتفظ تركيا بالسيطرة على شريطين حدوديين في الشمال، بينما تدير القوات الكردية معظم المناطق الشمالية الشرقية.

ويشير عالم السياسة أندريه بانك من "معهد الدراسات العالمية والمناطقية الألماني" (GIGA) لـ DW إلى أنه لا يمكن اعتبار أي من هذه المناطق آمنة. وقال بانك وهو أيضا مؤلف دراسة نشرت مؤخرا حول الوضع الأمني في سوريا مع خبيرة الشرق الأوسط رونيا هيرشنر: من وجهة نظري، من غير الممكن في الوقت الحالي تنفيذ عمليات ترحيل إلى أي من هذه المناطق الأربع.

https://www.dw.com/ar/a-70131463

الاتحاد الأوربي يرفض اعتبار سوريا دولة آمنه ويتعهد بدفع ملياري دولار للاجئين

تعهد الاتحاد الأوروبي، بأكثر من ملياري يورو لدعم اللاجئين السوريين في المنطقة، ورفض أي حديث عن عودة محتملة للاجئين إلى وطنهم لأن ظروف العودة الطوعية والآمنة ليست مهيئة.

وقال جوزيب بوريل -مسؤول السياسية الخارجية في الاتحاد- التزامنا لا يمكن أن ينتهي بالتعهدات المالية وحدها، وذلك عند بدء مؤتمر بشأن سوريا في بروكسل

وأضاف أنّه على الرغم من الافتقار إلى تقدم في الآونة الأخيرة، لا بد أن نعيد مضاعفة جهودنا لإيجاد حل سياسي للصراع، حل يدعم تطلعات الشعب السوري لمستقبل سلمي وديمقراطي.

/https://www.syria.tv

سوريا ما زالت غير آمنة.. آن سنو تؤكد تمسك بريطانيا بموقفها تجاه عودة اللاجئين

أكدت المبعوثة البريطانية إلى سوريا، آن سنو، على تمسك بلادها بموقفها تجاه عودة اللاجئين السوريين، مشددة على أن سوريا ما زالت غير آمنة لعودة اللاجئين.

جاء ذلك خلال اجتماع افتراضي عقده رئيس الائتلاف الوطني السوري، هادي البحرة، مع المبعوثة البريطانية، بحث خلاله الأحداث الأخيرة المتعلقة باللاجئين السوريين في تركيا، وآخر التطورات في لبنان.

وذكر بيان للائتلاف أن البحرة أكد على دور الحكومة التركية في ضبط الأمن وحماية اللاجئين السوريين، والإجراءات التي قامت بها بتوقيف المشتبه بمشاركتهم بأعمال الشغب والتخريب والتحقيق معهم وإحالة من ثبتت مشاركتهم بأعمال التخريب إلى القضاء.

وأضاف البيان أنه تم خلال الاجتماع بحث ما قام به الائتلاف الوطني من اجتماعات ولقاءات مع منظمات وناشطين ممثلين عن المناطق المتأثرة، ومع عموم السوريين، كانت تهدف لإعلامهم بمواقف الائتلاف مما يجري ونتائج تواصله مع السلطات التركية.

/https://www.syria.tv

منظمات حقوقية وشخصيات دولية من بينهم غير بيدرسون

المبعوث الأممي الخاص إلى سوريا، شددت على أن سوريا ليست آمنة لسكان البلاد ولا حتى للاجئين العائدين.

وفي إحاطة أمام مجلس الأمن قبل أيام، قال بيدرسون إن سوريا مليئة بالجهات المسلحة والجماعات الإرهابية المدرجة على قوائم مجلس الأمن وجيوش أجنبية وخطوط مواجهة"، مضيفاً أن المدنيين لا يزالون ضحايا للعنف ويتعرضون لانتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان ويعانون من حالة نزوح ممتدة وأوضاع إنسانية مزرية.

https://www.dw.com/ar /a-69778420

الهدف من محاولة دول الاتحاد الأوربي سوريا دولة آمنه

هناك بعض دول الاتحاد الأوربي وفي مقدمتها قبرص واليونان وإيطاليا والنمسا وكرواتيا وجمهورية التشيك وسلوفينيا وسلوفاكيا ومؤخرا هولندا وبعض ولايات ألمانية تتبع اليمين المتطرف، هذه الدول وجدت أنه من الأفضل إعادة التواصل مع نظام الأسد وإعلان أن سوريا بلد آمنه لعدة اسباب:

اولا: رفض استقبال أي لاجئ جديد من سوريا

ثانيا: إعادة قسم من اللاجئين السوريين المتواجدين على أراضي تلك الدول، خاصة أولئك الذين ليس لديهم إقامات إنسانية (مازالت طلبات لجوئهم الإنساني قيد النظر أو مرفوضة)،

وأولئك الذين غادروا من سوريا (أماكن سيطرة نظام الأسد) ومن ثم عادوا الى سوريا بعد حصولهم على الاقامة (اللجوء الإنساني) في تلك الدول.

ثالثا: إن زيادة تدفق موجات الهجرة في الفترة الأخيرة خلال عام 2023 بشكل عشوائي من بلد يعيش حرباً تشارك فيها ربما عشرات الميليشيات الطائفية والمتشددة خلق لدى دول الاتحاد مخاوف أمنية كبيرة للكثير من الدول، فضلاً عن الموقف السياسي لبعض الأحزاب في بلدان الاتحاد الأوربي من قضية الهجرة، خصوصا مع اعلان تركيا الدائم عن القاء القبض على مجموعات من المتشددين دخلوا أراضيها بصورة غير مشروعة.

وتريد أن تكون على اطلاع كامل على ملفات طالبي اللجوء وخصوصا من الناحية الأمنية بعدما وصلت أعداد اللاجئين السوريين الى أرقام لا يستهان بها.

رابعا: التخلص من العبء المادي الثقيل الذي تتحمل دول الاتحاد الأوربي من خلال إيواء ودفع رواتب البطالة للاجئين وعوائلهم، بالإضافة الى نفقات الصحة والتعليم لعوائل اللاجئين.

الذي أصبح يرهق كاهل الأوربي دافع الضرائب.

هل يمكن للاجئين العودة في ظل وجود نظام الأسد

لقد كان من شروط عودة العلاقات العربية مع نظام الأسد عودة اللاجئين بالإضافة إلى ملفات أخرى كـ تهريب الكبتاغون ودفع مسار الحل السياسي إلى الأمام، ولكن النظام السوري لم يقدم أي مبادرة إيجابية بخصوص هذه الملفات.

بل على العكس من ذلك ناور رأسه بشار الأسد في مقابلة أجرتها معه قناة سكاي نيوز عربية على أكثر من مسار، وبينما تنصل من قضية تهريب الكبتاغون، رغم التقارير الغربية التي تؤكد ضلوع قوات الفرقة الرابعة فيها، واعتبر أن عدم عودة اللاجئين يعيقها سوء الأحوال المعيشية.

وكان صريحا جدا بقوله، أن المعارضة التي يعترف بها هي المعارضة المصنّعة محليا لا المصنعة خارجيا.

لا يمكن لأحد من اللاجئين العودة الى سوريا، وإن عاد فإن زنزانات الموت في انتظاره، نظام الأسد الذي يتمتع بالقبضة الأمنية الثقيلة لا يمكن له أن ينسى من صرخ ضده ولو بكلمة (حرية)

من ارتكب آلاف المجازر لا عهد له ولاذمة، خصوصا في ظل انتشار ميليشيات إيران وميليشيات النظام وشبيحته، الذين يرون في العائد الى الوطن غنيمة لا يمكنهم الا مطاردتها وسلبها أموالها وثم الى جثة هامدة، حيث تسود أماكن سيطرة قوات الأسد حالة من الفوضى الأمنية والعسكرية، وماتشهده "محافظة درعا خير مثال على ذلك".

ناهيك عن تدمير المنازل وسرقة أنقاضها، أو مصادرتها والدفع بها لشراء ولاءات الشبيحة او المتنفذين في مناطق سيطرته.

تسوية وضع" تنتهي بالقتل.. قصة النازح السوري محمد مجو العائد للوطن واحدة من عشرات الحالات

الشاب السوري محمد عبد الرحمن مجو، يتوقّع أن تكون عودته إلى مدينته حلب هي آخر محطات حياته، بعد أن قضى تحت التعذيب في أحد مراكز الاحتجاز السرية بالعاصمة دمشق، التي تُدار من قِبل النظام السوري.

والشاب مجو الذي نزح من إحدى ضواحي حلب قبل سنوات، كان قد استقر في مناطق سيطرة المعارضة السورية في مدينة الأتارب بريف حلب، جراء الاشتباكات والمعارك التي كانت تدور رحاها على خطوط التماس بين الفصائل المسلحة وقوات النظام.

وأخيرًا قرّر مجو العودة إلى مدينته حلب، وإجراء تسوية وضعه الأمني في مايو/أيار الماضي، وهي آلية يعمل عليها النظام السوري لمن يرغب بالعودة إلى مناطق سيطرته، يقول إنها تهدف إلى تبرئة العائدين والعودة إلى حياتهم بشكل طبيعي.

لكن الشاب العائد اعتُقل بعد قرابة شهر من عودته، وتحديدًا بتاريخ 15 يونيو/حزيران الماضي، على يد عناصر الأمن العسكري في حلب، لتنقطع أخباره منذ ذلك الوقت عن أسرته، ويصبح في عداد المفقودين السوريين.

وقال مصدر مقرّب من عائلة الشاب مجو، إنه اعتقل دون إبراز مذكرة رسمية، ومُنع ذووه من التواصل معه وتكليف محام لمتابعة قضيته، أو حتى معرفة مكان احتجازه، لأجل زيارته والاطمئنان عليه.

جثة وتعذيب

ويضيف المصدر المقرّب في حديث للجزيرة نت، أن أسرة الشاب مجو تلقّت اتصالًا في 3 أغسطس/آب الجاري، من أحد عناصر النظام السوري يؤكّد وفاته في أحد المعتقلات السورية بالعاصمة دمشق دون أي تفاصيل إضافية، ليتم بعدها بيومين تسليم الأسرة المنكوبة جثمانه في مدينة حلب

https://www.aljazeera.net/news/2023/8/13/

قال آدم كوغل، نائب مديرة الشرق الأوسط في هيومن رايتس ووتش: يُجبر السوريون الفارون من العنف في لبنان على العودة إلى سوريا، حتى مع بقاء سوريا غير صالحة للعودة الآمنة أو الكريمة وفي غياب أي إصلاحات ذات مغزى لمعالجة الأسباب الجذرية للنزوح. الوفيات المريبة للعائدين أثناء احتجازهم تسلّط الضوء على الخطر الصارخ المتمثل في الاحتجاز التعسفي

والانتهاكات والاضطهاد بحق الفارين والحاجة الملحة إلى مراقبة فعالة للانتهاكات الحقوقية في سوريا.

تستمر الحكومة السورية والجماعات المسلحة التي تسيطر على أجزاء من سوريا في منع المنظمات الإنسانية والمنظمات الحقوقية من الوصول الكامل وغير المقيد إلى جميع المناطق، بما يشمل مواقع الاحتجاز، ما يعيق جهود التوثيق ويحجب الحجم الحقيقي للانتهاكات.

أفاد الهلال الأحمر العربي السوري" أنه بين 24 سبتمبر/أيلول و22 أكتوبر/تشرين الأول لجأ حوالي 440 ألف شخص، 71% منهم سوريون و29% لبنانيون، إلى سوريا هربا من لبنان عبر المعابر الحدودية الرسمية. ويُعتقد أن آخرين عبروا بشكل غير رسمي. تقود "المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين" والهلال الأحمر السوري جهود الطوارئ الإنسانية على الحدود وفي المجتمعات المضيفة، وقد أبقت سوريا حتى الآن حدودها مفتوحة وخففت إجراءات الهجرة. من بين هؤلاء، وصل حوالي 50,779 نازح إلى شمال شرق سوريا بحلول 25 أكتوبر/تشرين الأول و6,600 إلى شمال غرب البلاد بحلول 24 أكتوبر/تشرين الأول. عدد كبير من العائدين هم من النساء والأطفال.

أجرت هيومن رايتس ووتش مقابلات مع ثلاثة سوريين في لبنان وثمانية سوريين عادوا إلى سوريا، وكذلك أقارب خمسة رجال اعتقلتهم السلطات السورية بعد عودتهم من لبنان في أكتوبر/تشرين الأول. كما أجرت هيومن رايتس ووتش مقابلات بشأن مصير المرحّلين مع باحثَيْن حقوقيَّيْن سوريَّيْن، بالإضافة إلى مقابلات مع أشخاص آخرين عدة، منهم أقارب المرحّلين.

من الاعتقالات الخمسة الأخيرة التي وثقتها هيومن رايتس ووتش في أكتوبر/تشرين الأول، وقع اعتقالان عند معبر الدبوسية الحدودي بين شمال لبنان وحمص، وفي إحدى الحوادث، اعتُقل شخصان عند حاجز بين حلب وإدلب. قال الأقارب إن جهاز "المخابرات العسكرية" السوري هو من نفذ جميع الاعتقالات، من دون تقديم أي معلومات إلى العائلات حول أسباب الاعتقالات أو مكان احتجاز المعتقلين.

وصفت إحدى النساء فرارها إلى سوريا مع زوجها، وهو جندي سوري سابق، وأربعة أطفال في أكتوبر/تشرين الأول. قالت إن زوجها البالغ من العمر 33 عاما كان يعيش في لبنان لمدة 13 عاما. عندما اشتد القصف الإسرائيلي في أواخر سبتمبر/أيلول، تلقوا تحذيرا بالإخلاء، وفرّوا بلا شيء، وعاشوا في الشارع لمدة 10 أيام قبل تأمين الأموال للسفر إلى سوريا. ورغم عدم تسجيل زوجها للخدمة العسكرية الاحتياطية، كانوا يعتقدون أن العفو الذي أصدرته الحكومة السورية مؤخرا، والذي شمل التهرّب من الخدمة العسكرية، سيحميه.

في 7 أكتوبر/تشرين الأول، دخلت العائلة سوريا عبر معبر الدبوسية الحدودي في حمص، حيث اعتقلت المخابرات العسكرية السورية زوجها فورا. قالت: "قالوا لي: 'امضِ في طريقك. سيبقى هو معنا'". انتظرت الزوجة خمس ساعات، متوسلة للحصول على معلومات من دون جدوى، وتعيش حاليا في مكان مكتظ مع عائلتها في سوريا، من دون أي فكرة عن مكان زوجها بينما تعاني لإعالة أطفالها. قالت: "يا ليتنا بقينا تحت الصواريخ بدل تعرضنا لهذا"، مضيفة أن أملها الوحيد هو إطلاق سراح زوجها.

يزعم بعض القادة الأوروبيين بشكل متزايد أن سوريا آمنة للعودة، ما يحفّز سياسات قد تلغي الحماية الممنوحة للاجئين رغم استمرار المخاوف الأمنية والحقوقية. قالت هيومن رايتس ووتش

إنه في ظل شبكات المعلومات غير الموثوقة والمراقبة غير الكافية من قبل الوكالات الإنسانية، ينبغي للبلدان التي تستضيف اللاجئين السوريين إدراك أن سوريا ما تزال غير آمنة للعودة وأن توقف فورا أي عمليات عودة قسرية أو بدون احترام الإجراءات الواجبة، أو أي خطة لتسهيل مثل هذه العودة.

ينبغي لمفوضية اللاجئين البقاء على موقفها المنشور في مارس/آذار 2021 والمتمثل في أن سوريا غير آمنة للعودة وأنها لن تشجع العودة أو تسهّلها حتى يتم ضمان الظروف الآمنة والكريمة. وبالإضافة إلى ذلك، انطلاقا من إطارها التشغيلي الإقليمي لعام 2019 لعودة اللاجئين إلى سوريا، ينبغي لها الدفع بشكل عاجل من أجل إنشاء آلية مستقلة وفعالة للحماية والرصد في سوريا تتمكن من خلالها المنظمات الإنسانية من رصد الانتهاكات الحقوقية بحق العائدين والإبلاغ عنها.

في حين ينبغي للحكومات المانحة الدولية تقديم الدعم المالي السخي وباقي أشكال الدعم للنازحين إلى سوريا، عليها ضمان أن البرامج الإنسانية في كل من سوريا والدول المضيفة لا تقدّم عن غير قصد حوافز للعودة قبل الأوان. كما ينبغي للدول التي فرضت عقوبات على سوريا، وهي الولايات المتحدة وبريطانيا ودول "الاتحاد الأوروبي"، تنفيذ إعفاءات إنسانية شاملة لجميع عمليات المساعدة في سوريا لضمان الحصول على الخدمات الأساسية بدون قيود.

قال كوغل: سوريا ليست أكثر أمنا للعودة مقارنة بما كانت عليه من قبل، لكن المخاطر المتصاعدة في لبنان تجعل العديد من السوريين بلا مكان آخر يذهبون إليه. عودتهم ليست علامة على تحسن الظروف في سوريا، بل هي حقيقة صارخة مفادها أنهم محرومون من البدائل الأكثر أمنا ويجبرون على العودة إلى بلد لا يزالون يواجهون فيه مخاطر الاعتقال والانتهاكات والموت.

https://www.hrw.org/ar/news/2024/10/30/syrians-fleeing-lebanon-risk-repression-upon-return

الائتلاف الوطني ينشر عبر معرفاته مقالا مقتضبا من مجلة الإيكونوميست البريطانية

وصفت مجلة "الإيكونوميست" البريطانية سورية بأنها "آخر مكان في العالم" يمكن أن يتحول لمكان آمن، مشيرة إلى استمرار انتهاكات نظام الأسد وحالة الفوضى، مما يؤكد على المخاطر الكبيرة التي تواجه السوريين ويعزز المطالبات الدولية لحمايتهم.

خاتمة

إنَّ الحق في الحياة هو حق ومطلب أساسي ومقدس لكل إنسان في هذا الكون، لذا يسعى الإنسان منذ القدم إلى التمتع بهذا الحق سواء في موطنه أو في بلد ينزح إليها، ولكن على المجتمع الدولي أن يُدرك أن بقاء الأسد وميليشياته على رأس هرم السلطة في سوريا، ستبقى ظاهرة الهجرة واللجوء وحالة عدم الاستقرار تعم منطقة الشرق الأوسط وستصل نتائجها الى مختلف الدول الإقليمية وستتعدى حدود الإقليم لتصل الى الاتحاد الأوربي، وعليه أن يتحمل تبعاتها، وإن أقصر الطرق لإعادة اللاجئين الى بلدانهم، انتزاع رأس الاجرام من خلال إيجاد حلول سياسية أو عسكرية تطيح بالطغمة الحاكمة في سوريا وتقديمهم الى المحاكم الدولية لارتكابهم كافة الجرائم والموبقات بحق الشعب السوري(التطهير العرقي- جرائم الحرب- الإبادة الحضرية- جرائم ضد الإنسانية -

والاضطهاد السياسي). وحينها يحق لتلك الدول المطالبة بإعادة اللاجئين، فجميعهم فرّوا من عنف ميليشيات الأسد الطائفية.

ولازالت مياه بحر ايجه والمتوسط تبتلع امواجهما عشرات طالبي اللجوء بين الحين والآخر، فيما تتبادل الأطراف المعنية والمسؤولة عن تلك المأساة، الاتهامات والتراشق الكلامي بين تركيا واليونان والاتحاد الأوربي، فيما يظل طالبي اللجوء الورقة التي يستخدمها الجميع في المساومة من أجل تحقيق أهدافه والمزيد من المكاسب على دماء وأشلاء هؤلاء المساكين.

ولا تزال المأساة الإنسانية المروعة للمهاجرين وطالبي اللجوء من السوريين العالقين على الحدود التركية-اليونانية، والعالقين على أبواب دول الاتحاد الأوروبي، تزيد نكباتها، ويسقط معها كل حين وآخر عشرات الضحايا من الضعفاء الذين هربوا من ساحات الحرب والصراع في بلدانهم، طمعًا في الاستقرار بالقارة الأوربية.